المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع فرقة البحث (PRFU) دور الصناديق السيادية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

ينظم

المؤتمر الدولي الثالث حول " الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية "

المنعقد يومي 24 و 25 فيفري 2020

عنوان المداخلة: تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2017)

من إعداد:

د/ جابر سطحي أستاذ محاضر أ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

د/ حسني بعلي أستاذ محاضر أ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

د/ وليد شريط أستاذ محاضر ب جامعة فرحات عباس سطيف 1

تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2005- 2017)

د/ جابر سطحي
أستاذ محاضر بجامعة الأمير عبد القادر قسنطينة

أ/ حسني بعلي
أستاذ بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

أ/ وليد شريط
أستاذ بجامعة سطيف 1

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين سنة 2005 و 2017، حيث تبين من خلال الدراسة أن أسعار النفط تؤثر تأثيرا قويا على كل من الإيرادات والنفقات العامة ، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الجباية البترولية التي تنمي الإيرادات العامة للدولة باعتبارها تمثل الجزء الأكبر من هذه الإيرادات، وانخفاضها يحدث الحالة العكسية، وهو ما يبين وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وفيما يخص النفقات فقد تبين وجود نفس العلاقة، حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة النفقات العامة وانخفاضها يؤدي إلى الحالة العكسية، وكل ذلك كان له تأثير على احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي، وهو ما يؤكد ظاهرة تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط.

الكلمات المفتاحية

أسعار النفط، احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي، الإيرادات العامة، النفقات العامة.

Abstract

This paper aims to study and analyze the impact of oil price fluctuations on the general budget of Algeria during the period 2005 - 2017, where we found through this study that oil prices strongly affect both revenues and public expenditures, as well the rise in oil prices leads to increased oil levy which develops the public revenues of the state as it represents the largest part of these revenues, and its decline occurs the opposite situation, which shows the existence of a direct relationship between the two variables, as well as the existence of the same relationship to expenditures, as high prices leads to an increase in public expenditures, and a decline leads to the opposite situation, all of which had an impact on Algeria's foreign exchange reserves, which confirms the phenomenon of dependence of the Algerian economy on the oil sector.

Key words:

Oil prices, Algeria reserves of foreign exchange, public revenues, public expenditure.

مقدمة

يحظى قطاع النفط بأهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم، ويعتبر أحد أهم مصادر الطاقة غير المتجددة منذ مطلع القرن العشرين، وتعد الصناعة البترولية أكبر صناعة في العالم من حيث رقم أعمالها أو استثماراتها أو أرباحها، ما جعل النفط أداة للسيطرة والتمييز والحروب ، والمحرك الأساسي لآليات السياسة والاقتصاد لكثير من الدول.

تتميز أسواق النفط العالمية دون غيرها من الأسواق بالضبابية وعدم الاستقرار، حيث تتعرض أسعاره من حين لآخر لتقلبات حادة ومفاجئة تؤثر سلبا أو إيجابا على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة له، وباعتبار الجزائر من بين الدول المصدرة له، فإن أي تغيرات في أسعاره سوف تنعكس على اقتصادها.

إذ يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر بمثابة القطاع الرائد والحيوي لاقتصادها، والمحرك الرئيسي لنشاطها، فقد مولت المخططات التنموية من الإيرادات البترولية، وانتهجت الحكومة سياسة إنفاق توسعية تمثلت في تحديث البنية التحتية وتحسين الخدمات العمومية لأفراد المجتمع، وأصبحت العائدات البترولية تمثل المحرك الرئيسي الذي تتمحور حوله كافة مدخلات ومخرجات الاقتصاد الوطني، وقد شجع على الاستمرار في الاعتماد على هذا المصدر ارتفاع أسعاره بداية من الألفية الثالثة أين فاقت 130 دولار للبرميل سنة 2008، ما أعطى أريحية كبيرة للجزائر خلال هذه الفترة، حيث عملت على استخدام الفوائض المالية المتراكمة في تمويل المشاريع الاقتصادية المسطرة، لكن في منتصف سنة 2014 انخفضت أسعار النفط بشكل مفاجئ وحاد لتصل إلى عتبة 41 دولار للبرميل سنة 2016.

إذا في ظل اقتصاد ريـعي يعتمد على الإيرادات البترولية كمصدر أساسي لتمويله من جهة، والتقلبات المفاجئة والحادة في أسعار البترول من جهة ثانية يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة ؟

وسوف يتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: الإطار النظري للموازنة العامة للدولة

المحور الثاني: تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية وإنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة 2005- 2017

المحور الثالث: الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2005- 2017

المحور الأول: الإطار النظري للموازنة العامة للدولة

تعتبر الموازنة العامة في كل الدول المرآة العاكسة لدور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، حيث تستخدمها الدول كأداة لتحقيق أهدافها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

أولا: تعريف الموازنة العامة للدولة

تعرف الموازنة بأنها تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية، يقرر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، محددة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع[1]، كما تعرف بأنها بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوي على الإيرادات العامة التي يُتوقع أن تحصل عليها الدولة والنفقات العامة التي يلزم إنفاقها خلال سنة مالية قادمة، من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقا للسياسة العامة للدولة.[2]

وحسب المشرع الجزائري فقد عَرفت الموازنة العامة في المادة الثالثة حسب القانون رقم (90-21) بأنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال وترخص بها. [3]

وعليه يمكن القول بأن الموازنة العامة هي عبارة عن وثيقة تتضمن تقدير كمي مفصل لجميع الإيرادات المتوقع تحصيلها والنفقات الواجب صرفها خلال فترة زمنية قادمة عادة ما تكون سنة، تستخدمها الحكومة لتحقيق الأهداف المرجوة.

ثانيا: خصائص الموازنة العامة

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج الخصائص التالية للموازنة العامة:

- الموازنة العامة تكون مرتبطة بفترة زمنية تقدر في العادة بسنة؛
- قيم البنود المدرجة في جانبي الموازنة (الإيرادات والنفقات) تكون متوقعة لفترة مستقبلية؛
- الموازنة العامة أداة لتحقيق الأهداف التي تضعها الحكومة، والتي تتمثل في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية؛
- تقدير قيم الموازنة العامة يكون من صلاحية السلطة التشريعية.

ثالثا: مكونات الموازنة العامة

تتكون الموازنة العامة للدول من جانبين هما: الإيرادات العامة والنفقات العامة.

1- النفقات العامة: تتكون النفقات العامة من عدة بنود أهمها:[4]

- **تفقات التسيير:** وتسمى باعتمادات التسيير، وتتضمن تغطية الأعباء الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة، ترتبط هذه النفقات بالنشاط العادي واليومي للدولة والتي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية قصد إشباع الحاجات العامة، وتنقسم النفقات العامة حسب المادة 24 من القانون رقم 84-17 إلى اربعة أبواب هي:
  - أعباء الدين الحكومي والنفقات المحسومة من الإيرادات ؛
  - تخصيصات السلطات العمومية، وهي النفقات الخاصة بتسيير المؤسسات العمومية السياسية كمجلس الأمة والبرلمان وغيرها ؛
  - النفقات الخاصة بوسائل المصالح، وتشمل النفقات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالمستخدمين والأدوات، وتتوزع على سبعة أقسام أهمها الأجور، المنح والمعاشات، التكاليف الاجتماعية ؛
  - التدخلات العمومية، حيث يتضمن هذا الباب تدخلات الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالإعانات الممنوحة للجماعات المحلية والمساهمات الممنوحة للمنظمات الدولية ؛
- **نفقات التجهيز:** هي نفقات ذات طابع نهائي مخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية، تتجسد في شكل استثمارات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وإداري وتنقسم إلى ثلاثة أبواب هي:
  - الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة ؛
  - إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة ؛
  - النفقات الأخرى في رأس المال .

هذه الأبواب تتوزع على عدة قطاعات أهمها: الزراعة، الفلاحة والري، المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، دعم الحصول على السكن،...الخ.

2- الإيرادات العامة: تتمثل الإيرادات العامة في الموارد المالية التي يمكن للدولة الحصول عليها وهي بمثابة الجانب الآخر للموازنة الذي يوفر التمويل اللازم لتغطية النفقات السابق ذكرها، وتشمل البنود التالية: [5]

أ- الإيرادات الاقتصادية: وتتكون من:

- **إيرادات أملاك الدولة:** وهي ما تعرف بالدومين العام والخاص، حيث يشمل الدومين العام الأموال العقارية والمنقولة التي تمتلكها الدولة كالمدارس والمستشفيات وشبكات الطرق والجسور وغيرها، و تفرض الدولة رسوم على هذه الأملاك ليس لتحقيق الربح وإنما لتنظيم استعمال الأفراد لهذه الخدمات، أما الدومين الخاص فيشمل كافة أملاك الدولة والهيئات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية التي تخضع للقانون الخاص، حيث يتكون من ثلاثة أنواع هي:
  - الدومين العقاري الذي يتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم وغيرها ؛

- الدومين التجاري والصناعي المتكون من مختلف المشروعات والشركات العامة ذات الطابع التجاري والصناعي ؛
- الدومين المالي المتمثل في محفظة الدولة من الأدوات المالية كالأسهم والسندات.

- **الثمن العام:** يتمثل في ثمن السلع والخدمات التي تنتجها وتبيعها المشروعات العامة الصناعية والتجارية.

ب – الإيرادات السيادية: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد، وتتكون من:

- **الضرائب:** وتشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة بأنواعها المختلفة، وهي أهم مورد تعتمد عليه الدولة في تمويل نفقاتها.
- **الرسوم:** وهي عبارة عن مبالغ مالية يدفعها الأفراد مقابل استفادتهم من بعض الخدمات التي تقدمها الدولة.

جـ – الإيرادات غير العادية: وهي الإرادات الاستثنائية التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة، وتشمل:

- **القروض العامة:** وهي الأموال التي تقترضها الدولة من الهيئات، سواء كانت عامة أو خاصة، محلية أو أجنبية، وتلتزم الدولة برد رأس المال المقترض والفوائد المترتبة عنه كما تنص عليه شروط العقد.
- **الإصدار النقدي:** هو قيام الدولة بطبع مبالغ مالية بدون غطاء من السلع والخدمات، تلجأ إليه الدول خاصة النامية عند زيادة النفقات عن الإيرادات العامة، وعادة ما يخلق ضغوط تضخمية تنعكس على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع.

المحور الثاني: تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية وإنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة 2005-2017

تشهد أسعار النفط تقلبات حادة من حين لآخر نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة، ولا شك أن هذه التقلبات تنعكس سلبا أو إيجابا على الدول المصدرة والمستردة للنفط.

أولا: أهم التطورات في صناعة النفط

استطاعت دول منظمة أوبك مع منتجي النفط من خارجها من استعادة التوازن خلال سنة 2017، منهية بذلك فترة طويلة وغير مسبوقة من التراجع في أسعار النفط على مدى ثلاث سنوات، وقد تحقق ذلك مع بدأ سريان اتفاق خفض الإنتاج الذي تبنته دول المنظمة، حيث سجلت أسعار النفط العالمية ارتفاعا ملحوظا ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك خلال 2017 إلى 52.5 دولار للبرميل بزيادة قدرها 11.8 دولار للبرميل سنة 2016، وهو أعلى سعر يُسجل منذ سنة 2014، أما فيما يخص الطلب العالمي

على النفط فقد سجل نموا قدره 1.6 مليون برميل في اليوم سنة 2017 مقارنة بمعدل قدره 1.7 م ب / ي سنة 2016، ليصل مستواه إلى 97 مليون برميل يوميا سنة 2017. وبالنسبة لمخزونات النفط العالمية فقد تراجعت سنة 2017، خاصة تلك المخزونات الخاصة بالدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أما فيما يخص الدول العربية، فقد حققت أربع استكشافات خلال سنة 2017 واستحوذت على أكثر من 49 في المئة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط وعلى أكثر من 30.5 % من الإنتاج العالمي من النفط الخام، من جهة أخرى فقد انعكس تذبذب نشاط الاستكشاف سنة 2017 على ميزانيات الشركات العاملة في هذا المجال، وتشير التقديرات إلى ارتفاع تكاليف الاستكشاف لتصل إلى 450 مليار دولار بارتفاع قدره 3% سنة 2017، وهو مستوى أقل من 40 % مقارنة بسنة 2014.[6]

ثانيا: إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة 2005- 2017

بملاحظة الجدول رقم (01) يتبين لنا أن الكمية التي تنتجها الجزائر من النفط متذبذبة من سنة لأخرى، حيث سجل الإنتاج رقما قياسيا قدره 1.426 مليون برميل سنة 2006 وأدنى قيمة له قدرها 1.061 مليون برميل سنة 2017، وبتتبع الاتجاه العام لإنتاج النفط في الجزائر نجد أنه في انخفاض مستمر رغم عدد الاكتشافات المسجلة من سنة لأخرى، وهو ما ينبئ بتناقص هذا المورد الطبيعي مع مرور الوقت.

الجدول رقم 01: تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2005- 2017

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الكمية (ألف برميل/ يوم)	1352	1426	1398	1356	1221	1190	1162
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
الكمية (ألف برميل/ يوم)	1203	1203	1193	1157	1146	1061	

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقارير الإحصائية السنوية.

وتشير إحصائيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أن متوسط عدد اكتشافات البترول في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2005 و 2017 قدر بحوالي 10 اكتشافات كل سنة، حيث سجلت أعلى قيمة لها بـ: 20 اكتشاف سنة 2017 و18 اكتشاف سنة 2014 ، وأدنى قيمة لها باكتشافين فقط سنة 2008 [7]، ورغم ذلك فإن الإنتاج في انخفاض مستمر من سنة لأخرى.

ثالثا: تطور أسعار وصادرات الجزائر من النفط الخام خلال الفترة 2005 - 2017

1- تعريف سعر النفط:

السعر كمصطلح اقتصادي يقصد به التعبير عن قيمة أي شيء مادي أو معنوي بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين، وبذلك فإن سعر النفط يُعنى به قيمة السلعة النفطية معبرا عنه بوحدة نقدية محددة في زمان ومكان معلومين[8]، وعادة ما يعبر عنه بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد، ويتفاوت سعره من برميل لآخر حسب درجته ونوعيته.

2- أنواع سعر النفط:

يمكن التمييز بين عدة أنواع لسعر النفط، نذكر أهمها فيما يلي:

أ- السعر المعلن: يقصد به سعر النفط المعلن رسميا من طرف الشركات البترولية في السوق، وقد ظهر هذا السعر سنة 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة (Standard Oil) التي كانت تحتكر سوق النفط بشرائه من منتجيه، ومع تزايد استخراج البترول في العديد من مناطق العالم أصبحت الشركات البترولية تعلن أسعارها في موانئ تصدير البترول. [9]

ب- السعر الفوري: بدأ استخدام هذا السعر بعد أن حازت الأسواق الفورية على نسبة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية. وهو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة زمنية لا تتجاوز أسبوعين أو ثلاثة، وهو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة في قراراتها فيما يخص إبرام صفقة نفطية معينة، وباختصار هو السعر السائد عند إتمام صفقة البيع فعلا.[10]

ج- سعر التحويل: هو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين تابعتين للشركة الأم، أو انتقال النفط من نشاط ضمن نفس الشركة كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار نفس الشركة، في مثل هذه الحالة يتفق على سعر صوري يُراعى في تقديره محاولة جعل الضرائب لدى الدولة المسجلة فيها حد أدنى.[11]

د- سعر الإشارة: يعني سعر الإشارة متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة لتشكل مؤشرا لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة الكثافة من نفط الإشارة، ومن بين الأمثلة عن نفوط الإشارة نجد النفط العربي الخفيف ونفط الأوبك ونفط بحر الشمال وغيرها. [12]

هـ- السعر الآجل أو المستقبلي: هو سعر التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادة بين شهر وخمس إلى ثماني سنوات، حيث يلتزم المشتري بشراء النفط في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد سلفا، ويتحدد في العقود الآجلة نوعية وكمية النفط التي تم التعاقد عليها بشكل مفصل.[13]

و- السعر الحقيقي: هو السعر المعبر عن تطوره بعد خصم منه نسبة التضخم والتغير في سعر صرف العملات الأجنبية الرئيسية المتداولة [14] ، كالدولار مثلا الذي يُتخذ أساسا لتسعير النفط.

3- العوامل المؤثرة في أسعار النفط:

تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- العرض والطلب على البترول، حيث أن هناك علاقة عكسية بين العرض والأسعار، وعلاقة طردية بين الطلب وسعر البترول ؛
- معدل النمو الاقتصادي العالمي، حيث أن هناك علاقة طردية بينه وبين سعر النفط، فكلما زاد معدل النمو زاد استهلاك الطاقة، يقابله زيادة في أسعار النفط، والعكس ؛
- أسعار المواد الطاقوية البديلة، فوجود هذه المواد بأسعار منخفضة تدفع بالدول المستوردة إلى استهلاكها بدل النفط، وهو ما ينعكس على أسعاره ؛
- الإضرابات السياسية والحروب، فوجودها في الدول المصدرة يحد من قدراتها الإنتاجية، وهو ما ينعكس على ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ؛
- أهداف وسياسات المنتجين، فانخفاض أسعار النفط لأسباب معينة قد يدفع المنتجين لتخفيض إنتاجهم، وهو ما ينعكس على ارتفاع الأسعار النفط ؛
- التغيرات المناخية في الدول المستوردة للنفط، فانخفاض درجات الحرارة في هذه الدول يزيد من استهلاك الطاقة بصفة عامة، وبالتالي زيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعاره.

وبالرجوع إلى تطور أسعار النفط خلال الفترة محل الدراسة المبينة في الجدول رقم (02) أدناه، يتبين لنا التذبذب الواضح في هذه الأسعار، حيث عرفت خلال الفترة 2005- 2008 منحا تصاعديا منتقلة من 50.6 إلى 94.4 دولار للبرميل خلال عام 2008، لكن ونتيجة للأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي فقد انخفضت الأسعار سنة 2009 بنسبة 33.4% مسجلة رقما قدره 61 دولار للبرميل، لترتفع مرة أخرى وتسجل رقما قياسيا قدره 109.5 دولار للبرميل سنة 2012، ثم تأخذ منحا تنازليا لتسجل أدنى قيمة قدرها 40.7 عام 2016.

وبالنسبة لسنة 2017 فالملاحظ أن أسواق النفط العالمية بدأت في استعادة التوازن منهيةً فترة طويلة وغير مسبوقة من التراجع في أسعار النفط على مدى الأربع سنوات السابقة، يأتي ذلك تزامنا مع بدأ سريان اتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه دول منظمة أوبك مع منتجي النفط من خارجها في نهاية عام 2016، والذي خلق ضغط على الأسعار لترتفع إلى 52.5 دولار للبرميل.

الجدول رقم 02: قيمة صادرات الجزائر من النفط الخام وأسعاره خلال الفترة 2005 - 2017

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
متوسط سعر البرميل (دولار)	50.6	61	69.1	94.4	61	77.4	107.5
قيمة الصادرات البترولية (مليار دولار)	21.029	26.925	29.392	38.543	21.497	28.089	37.289
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
متوسط سعر البرميل (دولار)	109.5	105.9	96.3	49.5	40.7	52.5	
قيمة الصادرات البترولية (مليار دولار)	34.662	29.807	26.976	13.661	11.352	12.478	

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، 2010- 2018.

أما فيما يخص قيمة صادرات الجزائر من البترول، فالملاحظ أنها تتبع نفس منحى الأسعار ارتفاعا وانخفاضا، فقد سجلت قيمة قياسية قدرها 38.54 مليار دولار عام 2008 عند متوسط سعر برميل وصل إلى 94.4 دولار، وأدنى قيمة لها قدرها 11.35 مليار دولار عام 2016 عند متوسط سعر قدره 40.7 دولار للبرميل، لكن الملاحظ أيضا أن تزايد قيمة صادرات الجزائر من البترول يكون بمعدل متناقص مقارنة مع تزايد سعر البرميل، وهو ما يدل على انخفاض عدد البراميل المستخرجة من سنة لأخرى.

المحور الثالث: الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2005- 2017

تتكون الموازنة العامة للدولة من جانبين هما: الإيرادات والنفقات، وتعتبر الجباية البترولية أهم مصدر للإيرادات العامة للدولة، لذلك كان من الطبيعي أن تتأثر هذه الأخيرة بأي تغير يطرأ على أسعار النفط العالمية.

الشكل رقم 01: مقارنة الموازنة العامة للجزائر مع أسعار النفط خلال الفترة 2005 – 2017

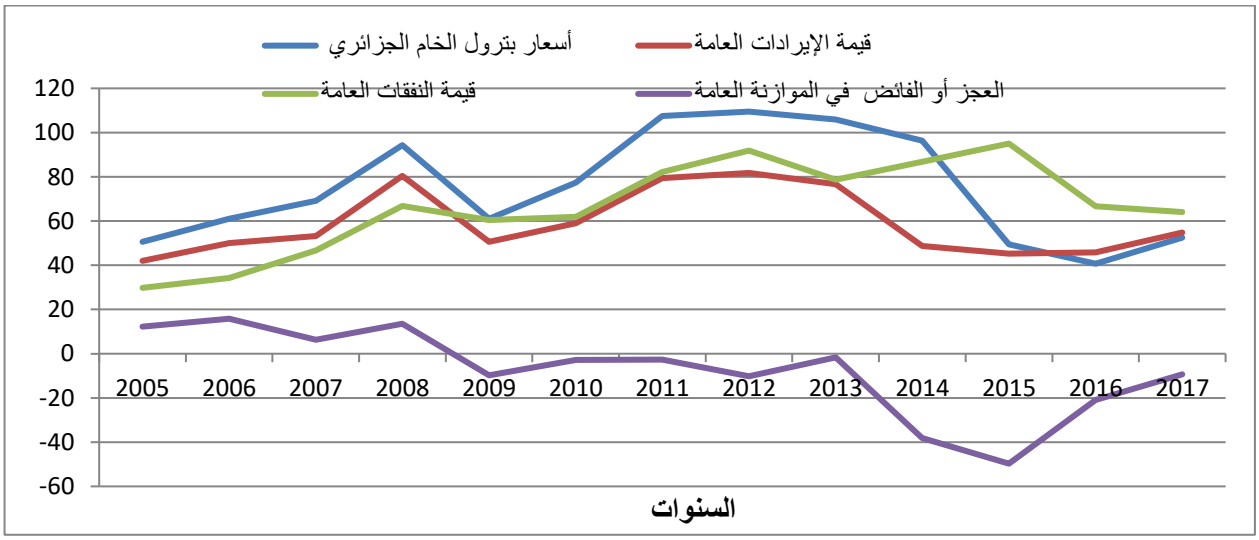

المصدر: تم إعداده اعتمادا على البيانات المحددة في الجدول 03.

1- الإيرادات العامة للدولة وتأثُرها بتغيرات أسعار النفط

حدد المشرع الجزائري قائمة إيرادات الموازنة العامة في المادة 11 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، وهي كلها ذات طبيعة نهائية، ولم يعمل المشرع من خلال هذه المادة على ترتيب إيرادات الموازنة حسب أهميتها، وإنما اكتفى بوضع قائمة لمختلف الموارد التي يتم تحصيلها، حيث صنفها كالآتي:[15]

أ- الموارد العادية: تضم الإيرادات التالية:

- الإيرادات الجبائية:

- الضرائب المباشرة ؛
- حواصل التسجيل والطابع ؛
- حواصل مختلفة على الأعمال ؛
- الضرائب غير مباشرة ؛
- حواصل الجمارك.

- الإيرادات العادية:

- حاصل دخل أملاك الدولة ؛
- الحواصل المختلفة للميزانية ؛
- الإيرادات النظامية .

- الإيرادات الأخرى

ب- الجباية البترولية

وبالرجوع للشكل رقم (01) نلاحظ أن الإيرادات العامة للدولة اتبعت منحا تصاعدي منذ 2005 وإلى غاية 2008 أين سجلت قيمة قدرها 80.3 مليار دولار وبمعدل نمو قدره 51.20 %، ثم انخفضت سنة 2009 لتعاود الارتفاع مرة أخرى وتسجل قيمة قياسية قدرها 81.7 مليار دولار عند سعر قدره 109.5 دولار للبرميل سنة 2012، لكن ونتيجة للانخفاض المتتالي لأسعار النفط بداية من 2013 انخفضت الإيرادات العامة إلى 45.7 مليار دولار سنة 2016، ثم ارتفعت في السنة الموالية بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى 52.5 دولار للبرميل، حيث سجلت قيمة قدرها 54.7 مليار دولار، أي زادت بمعدل نمو قدره 19.68%. وعليه يمكن القول أن أسعار النفط هي المحدد الرئيسي للإيرادات العامة، وأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد هو قطاع المحروقات.

2 - النفقات العامة للدولة وتأثُرها بتغيرات أسعار النفط

بملاحظة تطور قيم النفقات العامة للدولة يتبين لنا أنها اتخذت منحا تصاعدي لتصل إلى 91.87 مليار دولار سنة 2012، بينما لم تتجاوز عتبة 30 مليار دولار سنة 2005، فمع ارتفاع أسعار النفط تبنت الدولة سياسة توسعية في الإنفاق في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، وخلال هذه الفترة ارتفعت النفقات العامة بمتوسط معدل نمو قدره 18.78%.

جدول رقم 03: الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2005 – 2017

(الوحدة: دولار، مليار دولار)

السنوات	متوسط سعر البرميل (دولار)	قيمة الإيرادات العامة	قيمة النفقات العامة	العجز أو الفائض في الموازنة العامة
2005	50.6	42.01	29.79	12.21
2006	61	50.1	34.26	15.83
2007	69.1	53.163	46.77	6.38
2008	94.4	80.385	66.823	13.562
2009	61	50.603	60.42	(9.816)
2010	77.4	59.042	61.904	(2.861)
2011	107.5	79.476	82.121	(2.645)
2012	109.5	81.743	91.871	(10.129)
2013	105.9	76.637	78.685	(1.61)
2014	96.3	48.755	86.838	(38.083)
2015	49.5	45.315	95.038	(49.723)
2016	40.7	45.782	66.664	(20.882)
2017	52.5	54.796	64.127	(9.331)

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، 2010- 2018.

وفيم يخص الفترة الممتدة بين 2013 و 2015، فبالرغم من انخفاض أسعار النفط إلا أن قيم النفقات العامة بقيت مرتفعة مقارنة مع الإيرادات العامة، وهو ما ينبئ بوجود ضغوط على الحكومة لزيادة الإنفاق في المجالات الاجتماعية (الصحة، التعليم، دعم المنتجات،...)، لكن ونظرا لعجز الموازنة العامة للدولة عملت الحكومة خلال سنتي 2016 و 2017 على تخفيض النفقات العامة من خلال تقييد الواردات وتخفيض الدعم على بعض المنتجات وغيرها من السياسات التي أدت إلى تخفيض هذه النفقات من 95.03 إلى 66.66 ثم 64.12 مليار دولار سنة 2017.

أما بالنسبة للعجز أو الفائض بالموازنة العامة، وكنتيجة لزيادة الإيرادات عن النفقات في الأربع سنوات الأولى، فقد سجل خلالها فائض بلغ ذروته بنحو 15.83 مليار دولار سنة 2006 و13.56 سنة 2008، وابتداء من سنة 2009 عرفت الجزائر عجز مزمن في موازنتها العامة بلغ ذروته بنحو 49.73 مليار دولار سنة 2015، وقد تحقق هذا العجز المزمن في الموازنة العامة كنتيجة للإفراط في الإنفاق من جهة وتذبذب الإيرادات العامة الناتج عن تذبذب أسعار النفط من جهة ثانية.

الخاتمة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على الموازنة العامة في الجزائر من خلال تحليل أسعاره ومقارنتها بالصادرات والموازنة العامة للدولة خلال الفترة الممتدة بين 2005 و 2017، ويبدو بوضوح أثر هذه التقلبات، لتبقى صفة الاقتصاد الريعي ملازمة للاقتصاد الجزائري منذ تأميم البترول.

نتائج :

1- إن انخفاض أسعار النفط يضر بالاقتصاد الجزائري وينعكس على زيادة العجز في موازنته، لاسيما أن اقتصادها يعتمد على أكثر من 90 % على صادراتها النفطية ؛

2- إن الارتفاع المتتالي لأسعار النفط العالمية منذ بداية الألفية الثالثة وحتى سنة 2014، دفع بالجزائر إلى تبني سياسة توسعية انعكست مباشرة على زيادة النفقات العامة، وهو ما زاد من حدة الأزمة وانعكس مباشرة على الموازنة العامة للدولة، حيث كشفت الأرقام عن العجز الكبير المسجل في هذه الموازنة والذي بلغ ذروته بنحو 49.72 مليار دولار سنة 2015 ؛

3- الملاحظ أن النفقات العامة للدولة ترتفع بارتفاع أسعار النفط وتنخفض بانخفاضها في العشر سنوات الأولى، وهو ما يقودنا إلى نتيجة مفادها أن اعتماد الجزائر الشبه كامل في تمويل نفقاتها على الإيرادات البترولية جعل تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

4- بتتبع الاتجاه العام للنفقات العامة خلال الثلاث سنوات الأخيرة يتبين أن الجزائر ماضية في تخفيضها قدر المستطاع، حتى وإن ارتفعت أسعار النفط، ففي سنة 2017 استطاعت الحكومة أن تخفض نفقاتها العامة بنحو 2.537 مليار دولار رغم ارتفاع أسعار النفط من 40.7 إلى 52.5 دولار للبرميل ؛

5- رغم السياسات والخطط التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لتنويع اقتصاديها، إلا أنه ولغاية عام 2017 مازالت صادرات الجزائر مرتبطة ارتباط كبير بأسعار النفط العالمية.

6- من خلال ما سبق يمكن القول أن أسعار النفط العالمية هي المحدد الرئيسي لكل المؤشرات التي تم تناولها (الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة، ميزان المدفوعات، الاحتياطيات الأجنبية).

المراجع

1- إبراهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، رسالة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.

2- أشرف محمد دوابة، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

3- سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، ط1، ليبيا، 1999.

4- سيهام شباب، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980 – 2016)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2019/2018.

5- صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

6- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، 2010- 2018.

7- القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

8- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

9- محمد أزهر السماك وعبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، ط1، العراق، 1979.

10- موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

11- نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاديات النفط، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2011.

الهوامش

(1) صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 75.

(2) أشرف محمد دوابة، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 61.

(3) القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

(4) سيهام شباب، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980 – 2016)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2019/2018، ص 43-45. (بتصرف)

(5) الرجع السابق، ص 50-55. (بتصرف)

(6) التقرير الاقتصاد العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2018، ص 87-88.

(7) موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

(8) إبراهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، رسالة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص 23.

(9) محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 197.

(10) إبراهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، مرجع سابق، ص 24.

(11) سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، ط1، ليبيا، 1999، ص 193.

(12) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاديات النفط، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2011، ص 103.

(13) إبراهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، مرجع سابق، ص 24.

(14) محمد ازهر السماك وعبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، ط1، العراق، 1979، ص 225.

(15) سيهام شباب، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980 – 2016)، مرجع سابق، ص 56.